دستـــــــور ثـــــــورة ١٩٥٨

هادي عزيز علي

بناء على طلب من الراحل عبد الكريم قاسم قام السيدان محمد حديد ومحمد صديق شنشل بتكليف السيد حسين جميل بوضع مسودة دستور مؤقت للجمهورية العراقية وذلك بعد أيام قليلة من انبثاق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الخالدة وقد بين الرجلان الخطوط العامة التي يجب أن يتضمنها الدستور المذكور ولعل أهمها رسم السياسة للعهد العراقي الجديد من خلال استيعاب المرحلة التي يمر بها الوطن ولحين وضع دستور دائم وإن العرب والأكراد شركاء في الوطن وعن ما هية حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها الفرد العراقي وغيرها من الأمور الأخرى، هذا وإن وقوع الاختيار على السيد حسين جميل لم يأت من باب المصادفة أو لأمر طارئ بل لأنه شخص يتمتع بشخصية قانونية رفيعة المستوى إضافة إلى موقعه المتقدم في اتحاد المحامين العرب أولاً ولكونه من الشخصيات السياسية المهمة في الحزب الوطني الديمقراطي ثانياً ولكونه ذا اهتمام ملموس بالدراسات الدستورية ثالثاً إضافة إلى كونه شخصية سياسية عامة.

انكب الرجل على المهمة المكلف بها واستحضر كل القراءات التي قام بها سابقاً عن دساتير العالم ثم وضع يده على الدستور المصري الصادر سنة ١٩٥٣ والذي شرع بعد ثورة يوليو تموز/ ١٩٥٢ وكان هاجسه أن ثمة شبهاً بين الوضع في مصر وفي العراق، فكلا البلدين قاما بإسقاط الملكية، وكلا البلدين نفذا الثورة عن طريق طلائعهما الأولى (الضباط الأحرار)، وكلا البلدين اندرجا تحت مفهوم حركات التحرر الوطني، إضافة لأكثر من تماثل في الظرف السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأمر الذي جعل الرجل يولي اهتماماً للدستور المذكور إضافة للدستور المصري الصادر سنة ١٩٥٦ وكذلك الدستور المصري الصادر في آذار سنة ١٩٥٨.

لم تأخذ كتابة المسودة من الرجل وقتاً كثيراً فقد أنجز المهمة في وقت قياسي لكتابة الدساتير (يومين فقط) عرضها على زملائه وأقرانه في الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال ثم عرضت على مجلس الوزراء وقرأها الراحل عبد الكريم قاسم بعناية تامة، وعرضها على مجلس الوزراء حيث لم تستغرق مناقشة المسودة وقتاً طويلاً بل تمت الموافقة على إقرارها بعد أن أوصى مجلس الوزراء بإضافة مادتين الأولى تتضمن أن الإسلام دين الدولة ومن المعروف أن المرحوم حسين لم يكن غافلاً عن ذلك بل إن عدم ذكر هذه المادة تم عن عمد على وفق فهم ايدلوجي أما المادة الثانية التي طلب إضافتها فهي أن القوات المسلحة ملك للشعب مهمتها سلامة الوطن وحماية سيادته.

وهنا نستعرض على عجل أهم السمات التي اتسم بها الدستور المؤقت:

أولاً: أولى الدستور المؤقت اهتماماً بحقوق الإنسان، تلك الحقوق التي حرم منها الإنسان العراقي وهو يواجه عنت السلطة وجبروتها حيث تم الاعتماد كلياً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة ونستعرض بإيجاز بعض المواد وما يقابلها من نصوص عالمية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

١.المادة (٩) من الدستور المؤقت تقول: المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وهذه المادة مصدرها المادة الثانية من الإعلان.

٢.المادة (١٠) من الدستور تقول بحرية المعتقد والتعبير المضمونة وهي موازية للمادة التاسعة عشرة من الإعلان.

٣.المادة (١١) من الدستور حول الحرية الشخصية وحرمة المنازل تقابلها المادة الثانية عشرة من الإعلان.

٤.المادة (١٢) من الدستور المتعلقة بحرية الأديان والشعائر الدينية مصدرها المادة الثالثة عشرة من الإعلان.

٥.المادة (٣) التي تقول أن الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية مصدرها المادة السابعة عشرة من الإعلان.

ومن خلال قراءة بسيطة لهذه النصوص الخاصة بحقوق الإنسان يمكن أن نستنتج الأمور الآتية:

الملاحظة:

١.المادة (٩) اعتبرت المواطنين سواسية أمام القانون.. ولا يجوز التمييز بسبب الجنس وهذه المادة ألغت المبدأ الدستوري الوارد في المادة (٣٦) من القانون الأساسي الصادر سنة ٢٥ والذي نص: (يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف نسمة من الذكور). لذا فإن المرأة التي حرمت من الانتخاب بموجب الدستور الصادر صار لها الحق بموجب الدستور المؤقت أن تتمتع بحق الانتخاب.

الملاحظة (٢): المادة (١٣) نصت على إن للملكية وظيفة اجتماعية وهذا مبدأ جديد جاء خلافاً للمبدأ السابق الذي يقول أن الملكية حق مطلق للمالك والذي كان يستند إلى فلسفة الاقتصاد الحر.

الملاحظة (٣): إن الدستور الجديد أعطى للمواطن حرية المعتقد، وحرية المعتقد هنا ليس المقصود بها حرية التفكير، وبمعنى آخر أن المواطن يملك الحرية التامة لتغيير عقيدته بما في ذلك دينه.

ثانياً: أما السمة الثانية التي جاء بها الدستور المؤقت فهي اعتبار العرب والأكراد شركاء في الوطن وأن الدستور يقر حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية، ومما لا شك فيه أن هذا النص المهم لم يأت بسبب ترف فكري أو مزايدات سياسية بل هو ثمرة كفاح الكرد خاصة والعراقيين بشكل عام فقد خاض الأكراد عملية نضالية مريرة توجت بهذا النص الذي يعترف بهم كشعب، ولا يغرب عن بال المشرع الإرث القانوني الدولي بهذا الخصوص فالعراق من أوائل الدول التي وقعت على ميثاق الأمم المتحدة الصادر عن مؤتمر سان فرانسيسكو في ٢٦/ حزيران/ ١٩٤٥ حيث وقع العراق على الميثاق المذكور بالقانون الصادر برقم (٤١) لسنة ١٩٤٥ المنشور في جريد الوقائع العراقية بالعدد ٢٣١٧ في ١/ ١١/ ١٩٤٥ المنشور في الفقرة (٢) من المادة الأولى منه (حق الشعوب في تقرير مصيرها) لذا فإن نضال الشعب الكردي أولاً والاستجابة إلى النصوص الدولية ثانياً كانت وراء هذا النص.

ثالثاً: السمة الثالثة التي جاء بها الدستور هي أحكام المادة (١٤) التي تنص على (إن الملكية الزراعية تحدد بقانون، وهذا نص مبكر لثورة وليدة يرسم السياسة المستقبلية للعلاقات الزراعية التي يعيشها البلد ضمن أوضاع شبه إقطاعية وقد كان من ثمرة هذا النص صدور قانون الإصلاح الزراعي المرقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الذي أشر ولأول مرة حالة الإقطاعي كونه مخلوقاً آيلاً للإنقراض.

رابعاً: أما السمة الرابعة: فهي حصر السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجلس الوزراء، وهذا الأمر يبدو غريباً في وقتنا هذا مع ارتفاع الأصوات المطالبة بالفصل بين السلطات، إلا أن الأمر وحين صدور الدستور المؤقت لم يكن كذلك.

كامـــل الجـــادرجي وعبد الكريـــــم قاســـم

صبري هادي

كامل الجادرجي الشخصية السياسية المثقفة البارزة، وأبرز السياسيين في حقبة نهاية الأربعينيات والخمسينيات، والذي وقف ببسالة معارضاً النظام العشائري الإقطاعي المحمي بحراب الأجنبي والذي يقف في قمته نوري السعيد وعبد الإله، كان يذكي البطولة والحماسة والفعالية في نفوس الشعب بمقالاته في جريدة الأهالي وبمذكراته التي يقدمها إلى قادة ذلك النظام القاسي. وهو رجل ديمقراطي حقيقي مع ميل نحو الاشتراكية أثار التكهنات بكونه شيوعياً، ولكنه كان يعتقد بأن الديمقراطية لا تتحقق في العراق بدون الشيوعيين الذين كانوا يتعرضون لاضطهاد مزر تحت ظل النظام السعيدي المتخلف. وكان بين قيادة حزبه رهط لا يشاركه كل أفكاره، ولذلك كان الحزب الديمقراطي غير متماسك، فمحمد حديد كان شغوفاً باستثمار رأس المال وحسين جميل كان يكره الشيوعيين ويمالئ حزب البعث والقوى القومية التي تسانده إبان حكم عبد الكريم قاسم، وقد ظل كامل الجادرجي وفياً لمبادئه محباً لوطنه ولأماني الأمة العربية وكان في الطليعة من الشخصيات العربية الداعية للتحرر من الاستعمار وأكثرها التزاماً بهذا الخط.

لقد سبق الجادرجي زمانه وأن الحزب الوطني الديمقراطي كان قائماً على تلك الشخصية الأخلاقية الرفيعة التي يذكرها الناس بالثناء.

أما عبد الكريم قاسم الرجل العسكري الذي ادرع الظلام في ليلة حالكة السواد وأطل وجهه مع الجمهورية العراقية عند الفجر على الناس بفرح غامر لم يعرفه العراق بتاريخه كله.

فإذا كان هناك من ينكر جلال الرجلين فلست أنا من أولئك!

المهم كانت هناك ثمة علاقة غير مباشرة بين ذينك الرجلين وقد أثر انفراط تلك العلاقة تأثيراً خطيراً على تداعيات الأحداث، ومما يؤسف أن الكتاب الذين تحدثوا عن الرجلين لم يستوعبوا حقيقة ذلك الصراع المبهم الذي حصل بينهما وتمخض عن تقويض الحزب الوطني لديمقرطي، تلاه سقوط نظام عبد الكريم قاسم ومقاتل الشيوعيين المرعبة بانقلاب ٨ شباط المشؤوم.

يقول الأستاذ عزيز الحاج في مجلة (آفاق عربية) العدد ١١ سنة ١٩٧٧: (كان قاسم ضابطاً من أصل برجوازي صغير، معجباً بكمال اتاتورك وبكر صدقي وربما بعبد الناصر أيضاً. وكان يحلم بإقامة عراق قوي عصري تحت قيادته ويستقطب حوله بقية العالم العربي، ويريد أن يحقق ذلك بقيادته الفردية ونظرته الحرفية (منافسة الرئيس عبد الناصر) التي تكشفت تدريجياً عن نزعة قطرية إقليمية.. وقد استمر بمكيافيلية وعبر الظروف السياسية المعقدة وأخطاء القوى التقدمية وعواطف الجماهير التي كانت قطاعات واسعة منها تندفع لأول مرة إلى نشاط سياسي ونقابي واجتماعي واسع وفعال).

وهذا الكلام يحتاج إلى كثير من التحري، فالمرور بهذه الأحداث مروراً عابراً يسلبها من الحقيقة ويضببها، كما يبقى الواقع السياسي مبهماً لأن الملاحظات التي ترتسم في الصحف والمجلات والكتب بعيدة عن العمق والتحري والدرس والإنصاف.

لقد كانت اتصالات بين الضباط الأحرار وكامل الجادرجي قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وبالتحديد كان هناك اتصال بين كامل الجادرجي وعبد الكريم قاسم بالذات، وإن لم يكن ذلك الاتصال مباشراً بل كان بوساطة رشيد مطلك وهو عسكري ومحب للقوى الوطنية وهو من مؤازري الضباط الأحرار كما هو معروف. وقد كان الباعث لهذا الاتصال رغبة عبد الكريم قاسم في معرفة رأي الجادرجي بشكل الحكم الذي سيقام إذا قام الضباط الأحرار بالإطاحة بالحكم الملكي.

كان كامل الجادرجي قبل ثورة ١٤ تموز الوجه البارز من وجوه المعارضة آنذاك، كما أن اجتماعات (جبهة الاتحاد الوطني) كانت تنعقد في بيته، وقد أودع السجن بعيد الاعتداء الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦. كما كان يتزعم (الحزب الوطني الديمقراطي)، ولجريدة الأهالي وهي جريدة الحزب أثر كبير في نفوس الناس في تلك الفترة كما أن الجادرجي كان الوحيد من رجال السياسة الذين سبق لهم أن استوزروا ولم يحضر احتفالات تتويج الملك فيصل الثاني.

لقد كان رأي الجادرجي المنقول إلى عبد الكريم قاسم: أن على الضباط الأحرار أن يختاروا واحداً من أمرين:

الأول: أن يسلم قادة الثورة الحكم إلى جبهة الاتحاد الوطني الممثلة الحقيقية لقوى الشعب الوطنية وينسحب أولئك القادة إلى ثكناتهم بعد قيامهم بعملية التغيير ويكونوا حراساً يدافعون عن الحكم الوطني الجديد.

والخيار الثاني: أن يتسلم القادة الحكم وتمدهم جبهة الاتحاد الوطني بالفنيين لوزارة التربية والصحة والخارجية، ولا يجوز لطرف من أطراف جبهة الاتحاد الوطني أن ينفرد بالحكم، وبعد ذلك تجري انتخابات برلمانية ويرسى الحكم على أسس ديمقراطية ويعود الضباط القائمون بالثورة إلى واجباتهم العسكرية الاعتيادية. هذا هو مجمل رأي الجادرجي فيما بعد الثورة، وما عدا ذلك سوف يحطم الوحدة الوطنية ويثير العداء والتطاحن بين الأحزاب السياسية، ولهذا على قادة الثورة أن يختاروا واحداً من المقترحين المذكورين.

تبلور رأي الجادرجي في ذهنه لعوامل عدة منها عوامل ذاتية وأخرى موضوعية. فالإلحاح على عدم تسلم العسكريين الحكم واستمرارية جبهة الاتحاد الوطني نابع من مبدئية الرجل كديمقراطي ثم قدرته على أن يكفل التوازن بين القوى السياسية المتباينة في وجهات النظر. والحقيقة أن الجادرجي تمكن من أن يجمع عناصر البلاد السياسية المختلفة إذ من الصعب أن يجتمع رجال حزب الاستقلال والحزب الشيوعي في عمل مشترك لو لا شخص الجادرجي.

أما العوامل الموضوعية التي قادت الجادرجي إلى هذا الرأي فكثيرة، منها معاناة الجادرجي من انقلاب بكر صدقي وحصيلة الجادرجي من ذلك الانقلاب الذي ساهم فيه كوزير في الحكومة التي استظلت تحت ذلك الانقلاب وهي الوزارة التي ترأسها حكمت سليمان.

كانت حصيلة الجادرجي الكراهية للعقلية العسكرية، ولهذا قرر أن يتوقى مجيء العسكريين. وهذا هو السبب الذي يوضح لنا تضايق الجادرجي من الوزارة التي جاءت بها ثورة ١٤ تموز. غير أن الجادرجي لم يكن بمقدوره أن يعلن معارضته للحكومة، ولكن استياءه كان معروفاً لدى أصدقائه والعاملين معه، كما كان معروفاً لدى عبد الكريم قاسم، وهذا يفسر لنا اتهام عبد الكريم قاسم للجادرجي بأنه حاول الهرب عندما سمع بنبأ وقوع الثورة. وقد رد الجادرجي على اتهام قاسم بأن واهمة أصابت عقله - أي عقل قاسم - وقال في حينها بأنه قد أبلغ بنبأ وقوع الثورة ليلة حدوثها وظل يتنصت للمذياع الذي فتحه منتظراً إعلان بيان الثورة وعندما أعلن بيان الثورة احتشدت الجماهير حول بيته وخاطبهم يطلب موالاتهم للثورة.

إذن فالذي ورد في مقالة الأستاذ عزيز التي أشرنا إليها سابقاً وقوله: (صحيح أن بعض الأوساط الليبرالية المثقفة وعلى رأسها المرحوم الأستاذ الجادرجي تعارض سياسة قاسم الداخلية الإرهابية وحكمه الفردي). إن هذا القول ليس دقيقاً فالأستاذ الجادرجي لم يكن راضياً بمجيء قاسم إلى الحكم أصلاً، وعدم رضاه ومعارضته تمتد إلى ما قبل وقوع الثورة.

أما العامل الآخر الذي دعا الجادرجي لوجهة النظر هذه، فهي كراهيته لنظام عبد الناصر. فمع أن الجادرجي كان متحمساً لحركة التحرر العربي غير أنه كان يضيق ذرعاً بالأوضاع الداخلية للجمهورية العربية المتحدة وبالمقابل فإن عبد الناصر كان يضيق بالدعوات المشابهة لدعوات الجادرجي، لأن ما يشغل بال عبد الناصر آنذاك هو التنظيم الواحد وعدم الإيمان بالصراع الطبقي ولا بتعدد الأحزاب. كما أن عبد الناصر كان متحمساً للانقلابات العسكرية لأنه يعتقد بأن التغيير الحقيقي يحصل من خلالها. وقد افصح الجادرجي لعبد الناصر عندما اجتمع معه بعيد الثورة عن عدم قدرته على مجاراة العسكريين لأنه لا يملك اندفاع الشباب. والواقع أن الجادرجي أراد أن يبين الخلاف بينه وبين عبد الناصر بأسلوب تحكمه المجاملة.

ثم أن الجادرجي كان يخشى من أن يقود النظام العسكري البلاد إلى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة التي كان يكره بعض جوانبها كما أشرت، ولهذا فقد اتخذ موقفاً لا يمالئ به دعوات حزب البعث إلى الوحدة الفورية، مع أنه لم يكن راغباً في مواجهة مع عبد الناصر لأن ذلك يؤثر على حركة التحرر العربي، ويجعل العراق غير مستقر، إضافة إلى ذلك أنه لا يرغب في مواجهة مع حزب البعث والقوى القومية لأنه بغيرها ستتحطم جبهة الاتحاد الوطني وكذلك الأطر الديمقراطية وتكون نهاية الجادرجي السياسية. وهذا ما حصل!

ولهذا فقد عزا الجادرجي لقاسم كل الكوارث التي حلت بالبلد لأنه لم يأخذ برأيه.

وتوجهت كراهية الجادرجي لقاسم بسبب عوامل الشقاق التي حصلت بين الأحزاب السياسية وانطفأ جراءها ألق الديمقراطية الذي جاهد عمراً من أجل بزوغه، وأحس الرجل بأن دوره السياسي قد تزعزع وأن إلفة القوى السياسية من جديد أصبحت بعيدة المنال.

فقرر الجادرجي إعلان معارضته لحكم عبد الكريم قاسم، ولم يأبه ببعض أعوان عبد الكريم قاسم الذين وجهوا تهمة السلبية له باعتباره شخصاً امتهن أن يكون معارضاً فقط، ومن هؤلاء رجال ذوو شأن في مجال الفكر والعلم مثل ذو النون أيوب.

فلإعلان الجادرجي بأنه سيتخذ موقف المعارض الدائم لحكم عبد الكريم قاسم أثر كبير في نفسية عبد الكريم مما سأعرض لتوضيحه.

أما قاسم فقد كان ضابطاً بشحنة ثورية لا تخلو من أثر اليسار الشيوعي عليه في فترة أو مرحلة من مراحل حياته، غير أنه انسلخ عن الشيوعيين وظل ينظر لهم بعين العطف عندما كان بين صفوف الضباط الأحرار، وربما كان يتسمع أخبارهم عن طريق الأجهزة الضيقة التي يلجأ إليها الناس فيما بينهم كمجموعات صغيرة عندما تضيق الحكومات الدكتاتورية الخناق على الناس.

غير أنه لم يفكر في تسليمهم الحكم بل في قرارته يرضيهم بشكل معين عند وصوله إلى الحكم وذلك بإعطائهم الحرية في الأقل. فقد كان يفكر بأن الشيوعيين وقد كانوا تحت قبضة التنكيل والإرهاب السعيدي يقبلون بالحرية دون السعي إلى الحكم. كما أنه لم يكن مشغولاً بالبعثيين لأنهم بتصوره قلة لا تستطيع أن تفعل شيئاً. أما الجمهورية العربية المتحدة، فقد كان يتصور أن التضامن والتعاون معها يكفي عبد الناصر بدل العداء السافر الذي كان يلاقيه في النظام الملكي السعيدي، وعلى هذا فقد كان يطمح إلى أن يجد في الحزب الوطني ساعده الأيمن. فهو حزب معتدل يمكن أن يكسب عن طريقه الأغلبية الساحقة لأن قطاعات الشعب الواسعة في معتقده لا تنتمي إلى الأحزاب فمن الممكن أن تتحكم بها الدولة، ويعمد للقيام بانتخابات نيابية تأتي بالأغلبية من البرلمانيين الذين يؤيدون حكمه وينزوي بذلك اليمين واليسار على السواء، ولم يكن آنذاك يفكر بمعارضة الجادرجي له حتى استبان رأيه - أي رأي الجادرجي - ولم يكترث لذلك لأنه كان مشغولاً بانتهاز الفرصة للإطاحة بالحكم القائم وبلوغ الحكم.

إن شخصية عبد الكريم قاسم قبل الثورة لم تكن أرصن من شخصية محي الدين عبد الحميد أو ناجي طالب مثلاً ولكنه كان أكثر مثابرة من بقية العسكريين تفكيراً بالثورة، ولعل تفرغه عن شؤون العائلة جعله أكثر قدرة على الحركة، وقد ظل مع أقرانه رجلاً بسيطاً كما كان مرتبطاً بصداقة مع عبد السلام محمد عارف وكان يعرف اندفاع عارف فاستغل ذلك لصالح الثورة.

في الحقيقة لم يكن قاسم معجباً بكمال اتاتورك ولا ببكر صدقي أو عبد الناصر كما يرى الحاج. فعبد الكريم كان شخصاً هشاً مسامياً لا يخلو من جوانب ضعف كثيرة ويشفع له أنه كان طيباً ورحيماً ولا يفوتني أن اشير إلى الغرابة في تلكما الشخصيتين اللتين شغلتا العراق والعرب زمناً. فهما صديقان حميمان قبل الثورة، تنفرط علاقتهما وترتخي فينشق الناس حولها. الحزب الشيوعي يعاضد قاسم ويتفانى في سبيله وحزب البعث يعاضد عبد السلام محمد عارف ويتفانى في سبيله ثم يجهز قاسم على الحزب الشيوعي ويجهز عارف على حزب البعث وينتهيان نهاية مشتركة.

إن نهاية عبد الكريم قاسم كانت سبباً أكيداً في تخبط عارف وفوضاه. واعتقد أن عارف لم يستطع أن يوطد علاقة مع أحد بعمق العلاقة التي تشده إلى قاسم فظل يتلوى حتى احترق!

وانبثقت ثورة ١٤ تموز فانطلقت القوى السياسية من عقالها ووجدت مناخاً لإعلان شعاراتها وأهدافها متناسية جبهتها واتحادها وتركز الخلاف حول الموقف من الوحد الاندماجية مع الجمهورية العربية المتحدة التي عارضها الحزب الشيوعي بإصرار بينما دعا لها حزب البعث بقوة وإصرار أيضاً.

وفوجئ الضباط الأحرار والقائمون بالثورة بأمور لم يتوقعوها فأولئك الضباط لم ينالوا القبول والرضا إلا من خلال انتمائهم إلى هذا الطرف أو ذاك أما التأييد الشخصي لعملهم كثوار فقد كان معدوماً.

والتزم قاسم الصمت فترة معينة، ولكنه أخبر قادة الحزب الشيوعي بأنهم سيساهمون في الحكم حتماً، والقضية لا تعدو قضية وقت.

مما يؤسف له أن قيادة الحزب الشيوعي وبسبب ما عاناه الشيوعيون من اضطهاد الحكم السعيدي تلقت الوعد بدون تبصر، فقد تصرف الشيوعيون في الشارع والمدرسة والمعمل وكأنهم الحكام الحقيقيون لهذا البلد كما ضغطوا حتى على بعض الأحزاب التي كانت تدعم حكم قاسم مثل الحزب الوطني الديمقراطي.

وقد ثقل الضغط كثيراً بعد حركة الشواف الفاشلة.

وكانت السلطة غاضة النظر عما يجري فكان نوع من الانفراد في العمل والنشاط السياسي مشحون بعوامل الفوضى النفسية والفكرية على السواء.

إزاء هذه الأحداث كان الجادرجي برما جداً ولم يظهر له أي صوت علانية. إن الجادرجي في الحقيقة كان قد قطع صلته بحزبه الوطني الديمقراطي.

إن خيبة أمله كانت كبيرة فالديمقراطية التي ناضل من أجلها كثيراً والتي تعتمد على التعددية وتضم جميع القوى السياسية في البلد بما فيها القومية أصبحت غير ميسورة.

لقد ذهب الجادرجي إلى قادة حزبه ليقول لهم: إن الحزب يساهم في الحكم فعلى وزيري الحزب وهما بالتحديد محمد حديد وهديب الحاج حمود أن يلتزما بما تقرره اللجنة المركزية للحزب الوطني الديمقراطي ويطرحاه في اجتماعات مجلس الوزراء ولا يجوز الانفراد بالرأي لأن اجتماعات مجلس الوزراء آنذاك كانت تسودها الفوضى وعدم الانسجام واللياقة - جرى هذا خلال الأشهر الأولى من تشكيل وزارة الثورة.

لقد كان هديب يؤيد الجادرجي أما حديد فكان يماطل في ذلك ولا يعطي رأياً قاطعاً، مما حدا بكامل الجادرجي إلى مقاطعة الحزب.

ومما لا شك فيه أن الجادرجي كان يريد تحديد قاسم ومعارضته وليس الانسياق وراء كل ما يشتهي كما أراد أن يجعل من الوزيرين هديب وحديد آلة تلك المعارضة.

إن الاضطراب الذي ساد خلال السنة الأولى للثورة كان من البواعث التي حملت الجادرجي على الانسحاب من حزبه. وكان هذا بمثابة احتجاج صامت على قاسم وعلى الحزب الشيوعي الذي كان يسيطر على الشارع. ولم يكن بميسور الجادرجي أن يرفع صوته وقتئذ أمام ذلك المد من الجماهير الذي يبدو كالجدار الراسخ. كما لا يريد أن يشعر الشيوعيين بأنه من القوى المعارضة لهم.

وللحقيقة والتاريخ كان الجادرجي في كل تاريخه النضالي يتجنب أي شرخ بينه وبين الحزب الشيوعي.

ولذلك حمل الجادرجي سلطة قاسم ما ساد من أوضاع غير طبيعية في البلد!

وعندما أراد عبد الكريم قاسم أن يكبح جماح الشيوعيين ودعا الأحزاب إلى تجميد نشاطها وافقت الأحزاب التي كانت تؤازر السلطة آنذاك وبالتحديد الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يترأسه آنذاك محمد حديد والحزب الديمقراطي الكوردستاني. كان الجادرجي في موسكو للعلاج، وليس له علاقة بتجميد الحزب الوطني الديمقراطي وانتهت السنة الأولى للثورة، وعند الانتهاء من احتفالات الذكرى الأولى للثورة وبحجة إحداث توازن بين القوى السياسية بدأت أجهزة السلطة الأمنية في ملاحقة أعضاء الحزب الشيوعي العراقي وتفككت الجبهة الوهمية التي كانت تربط بين قاسم والشيوعيين والحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يهيمن عليه شكلياً محمد حديد واستمرت الأوضاع تتردى والصراع بين القوى الحزبية يزداد ضراوة بعد أن شعر الآخرون أن السلطة قد انسحبت من تأييد الشيوعيين واستغل حزب البعث والقوى اليمينية التي كانت تتعاون معه ذلك المناخ وبدأت تتعاون مع الأجهزة الأمنية لإيذاء الشيوعيين واغتيالهم.

وبعد مرور فترة غير طويلة صدر قانون تشكيل الأحزاب والجمعيات في ذكرى تأسيس الجيش عام ١٩٦٠، أجيز الحزب الديمقراطي ولم يكن اسم الجادرجي بين القيادة التي طلبت الأذن بإجازته وحجبت الإجازة عن الحزب الشيوعي ومنح الأذن بهذا الاسم لجماعة يتزعمهم داود الصائغ. كما أجيزت بعض الأحزاب الإسلامية المتطرفة أما حزب البعث والقوى القومية فلم تقدم أي طلب بإجازتها.

وعندما عقد مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي الأول بعد الثورة وجدنا الجادرجي الذي كان حتى ذلك الوقت منسحباً من الحزب هو الذي يلقي البيان السياسي للحزب، وقد تركز حول الأوضاع الداخلية لا بل حول أزمة الحزب نفسه.

واستنكر الجادرجي في خطابه قرار التجميد لأنه لم يتخذ من قبل الحزب وإنما أملي عليه إملاء من قبل قاسم، وهي إشارة واضحة إلى الحزب الشيوعي العراقي وأعوانه وجماهيره بأنه لم يساهم بالتخطيط ضدهم من جهة ومن جهة ثانية أراد أن يضعف مكانة قاسم في نفوس الجماهير التي كانت تحدب على الحزب الشيوعي كما فيه إحراج إلى محمد حديد الذي كان يتزعم الحزب نيابة عن الجادرجي.

كما ذكر في خطابه ذاك أن ثورة ١٤ تموز فشلت في تغيير العلاقات الاجتماعية بسبب فشل قانون الإصلاح ولهذا فقد أعلن بأن حدث ١٤ تموز أضحى مجرد إنقلاب عسكري.

وهنا يجرد قاسم من كونه قائداً للجماهير والثورة إلى مجرد حاكم عسكري وبخاصة بعد أن تمزقت الأحزاب السياسية وابتعدت عن الحكومة.

وذكر بأنه ذهب إلى الشيوعيين ونصحهم بأن لا ينفردوا بالسلطة كما ذهب إلى البعثيين وأزجى لهم نفس النصيحة فلم يرعو أولئك كما لم يرعو هؤلاء.

وهذا احتجاج ضد الحزبين المذكورين بسبب خروقهما للقواعد الديمقراطية. ويفسر لنا هذا الاحتجاج صمت الجادرجي عما لحق بالبعثيين أولاً ثم الشيوعيين بعد ذلك.

كما أكد على أن الحزب الوطني كان واحداً من أطراف جبهة الاتحاد الوطني وهذه الأطراف قد انسلخت من الحكم فلا يجوز انفراد الحزب الوطني الديمقراطي بالحكم وحده، فعلى الوزيرين اللذين لا يزالان مستوزرين وهما حديد وهديب أن يختارا واحداً من امرين أما البقاء في الحكم كوزراء مستقلين ولا علاقة لهما بالحزب الوطني الديمقراطي أو الاستقالة من الوزارة والتفرغ لشؤون الحزب، فاستقال هديب الحاج حمود من الوزارة وبقي في الحزب، بينما انشق حديد مع اثنين من قادة الحزب وهما خدوري خدوري ونائل سمحيري من الحزب واحتفظ بمنصبه كوزير.

وهنا يكون الجادرجي قد تمكن من أن يباعد بين حديد وبين رفاقه الحزبيين القدامى ويكون قد أطفأ غيظاً نشأ في نفسه على زميله حديد جراء إصراره على معاونة قاسم وإسناده.

كان الجادرجي قادراً على إنهاء العلاقة بين قاسم ومحمد حديد وفي واقع الأمر فإن العلاقة بين قاسم وحديد، اصبحت رثة ولا قيمة لها من الناحية السياسية، فقد تعوض حديد عن رفاقه بقاسم الذي أصبح معزولاً عن القوى السياسية. أما قاسم فقد جاءه حديد منسلخاً عن جماعته التي كان قاسم يعول على الاستفادة منها.

وحصلت مشادة صحفية بين الجادرجي وحديد كتب فيها الجادرجي: أن حديد كان يهاجم الجهة - يقصد قاسم - التي يعمل للتقرب لها حالياً واتهم حديد بأن الرغبة بالسلطة هي دافعه لذلك وأحرج حديد فقدم استقالته من الوزارة وانتهى الأمر فأصبحت جميع قوى الاتحاد الوطني قد انسحبت من حكم قاسم وشكل محمد حديد حزباً صغيراً سماه (الحزب الوطني التقدمي) وأصدر جريدة (البيان) لساناً لذلك الحزب. وكانت سياسة ذلك الحزب مساندة سلطة قاسم، والعمل على ضرب اليمين واليسار على السواء والتركيز على الوسط وخلق قاعدة شعبية حاكمة من ذلك الوسط، وإعطاء الحرية والديمقراطية تدريجياً وهذا ما ذهب إليه عبد الكريم قاسم كما أسلفنا.

أما الحزب الوطني الديمقراطي الذي تبلور بعد انسحاب حديد فقد جعل سياسته نقد الجوانب السلبية في حكم عبد الكريم قاسم غير أنه لم يعلن شعار إسقاط الحكومة، ثم السعي من أجل جمع أطراف الجبهة من جديد.

ظل قاسم يراقب ما يعمله الجادرجي. وتزعجه تصريحات الجادرجي واتصالاته وتسبب له الكثير من الاضطراب مع علمه بعدم قدرة الجادرجي على جمع الصفوف ضده كما فعل ذلك أيام العهد الملكي.

إننا هنا أمام شخصيتين إحداهما تشعر بأن الجهود التي بذلت من أجل جمع صفوف الحركة الوطنية وإقامة نظام ديمقراطي مستقر في البلد قد ضاعت هباء - وهذا تداع ولا شك. والثانية تقود الحكم ولكنها أصبحت معزولة جراء انسحاب القوى السياسية منها - وهي تشعر بالتداعي والسقوط أيضاً، وهذه الشخصية هي التي تتحمل مسؤولية هذه العزلة. والبلاد في حيرة والأسوأ في مثل هذه الأحوال هو الأكيد حتماً، وليس في المقدور في مثل هذه الظروف إنقاذ الموقف.

ولا نبتعد كثيراً عن الصواب عندما نقول أن الجادرجي وقاسم قد تصرفا بشكل أدى لأن يستهلك أحدهما الآخر ويهدمه.

وبعد فترة وجيزة من إعادة تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة الجادرجي، انشقت كتلة حسين جميل عن الجادرجي فجمد كامل الجادرجي حزبه بعد أن انسلخ من الحزب الكثير من قادة الحزب وبقي معه نفر قليل فحجب جريدة الأهالي لأنها لسان الحزب الوطني الديمقراطي وأصدر جريدة المواطن.

وكان عبد الكريم قاسم يعرف أن إعطاء الجادرجي جريدة يستطيع أن يعرف من خلالها مشاعر الرجل وأحاسيسه أفضل من أن يتركه يتقول عليه ويهاجمه في الخفاء.

واستمرت جريد المواطن توجه النقد القاسي إلى حكم قاسم والأوضاع تتدهور وقاسم يسأم الحياة ويصاب بخيبة الأمل ويتجلى ذلك البرم واليأس في بعض جمله (أتينا بالخاكي ونموت بالخاكي.. الخ) وبالمقابل كان حزب البعث يخطط لإسقاط النظام وبالتعاون مع القوى اليمينية الأخرى وقد مهد لعمله الإنقلابي بتحريض الطلاب على الإضراب لبلبلة الأحوال وإشاعة الإضطراب.

في غضون ذلك يوجه الجادرجي ضربة أخرى قوية يؤذي بها قاسم ويؤثر في نفسه ويشله تماماً ذلك أن صاحب جريدة الشعب اللبنانية محمد أمين دوغان كان قد زار العراق وقتذاك وتوجه إلى الجادرجي يسأله عن رأيه في الأوضاع العامة، وكان رد الجادرجي في تلك المقابلة المطولة بأن الوضع أصبح سيئاً جداً ولا يمكن تقويمه وإن الوزراء لا حول لهم ولا قوة وهم مجرد كتاب عند قاسم ويتوقع الجادرجي نهاية سريعة للنظام وحصل انقلاب ٨ شباط المشؤوم بعد ذلك بفترة قصيرة.

ويذهب دوغان بنص مقابلة الجادرجي إلى قاسم وما تتضمنه من إرهاصات لسقوطه فيجيز قاسم صاحب الجريدة بنشر المقابلة عملاً بحرية الرأي. وأعاد الجادرجي نشر مقابلته تلك في جريدة المواطن ولا ندري بالدافع الذي حدا بقاسم إلى أن يوافق على نشر تلك المقابلة هل هي محاولة منه لكي يفرغ حقد الجادرجي عنه؟ أم يطلب عطف بعض الجهات التي لا تريد لحكمه أن يتهاوى؟

انتهى الأمر كما أسلفنا بانقلاب ٨ شباط ومجازره الدموية المرعبة وقد تألم الجادرجي كثيراً ودخل العراق في دهاليز الإنقلابات العسكرية والدكتاتورية الرهيبة.